اقتراح بقانون قدمه المويزري والشاهين والمطر والصقعبي والعارضي

5 نواب لإلغاء نظام الصوت الواحد: تنتخب كل دائرة عشرة أعضاء ولكل ناخب حق الإدلاء بصوته لـ 4 مرشحين

■ تطبيق الصوت الواحد خلّف من وراءه تجربة عملية استمرت قرابة 7 سنوات من خلال 4 عمليات انتخابية لم تتحقق من خلالها الأهداف المرجوة

تقدم 5 نواب باقتراح بقانون بصفة الاستعجال بتعديل المادة 2 من القانون رقم 42 لسنة 2006 بشأن إعادة تحديد الدوائر الانتخابية لعضوية مجلس الأمة.

ويقضي الاقتراح الذي تقدم به كل من النواب أسامة الشاهين، عبدالعزيز الصقعبي، مساعد العارضي، شعيب المويزري ود.حمد المطر بإلغاء نظام الصوت الواحد والاستعاضة عنه بـ 4 أصوات.

ونص الاقتراح على ما يلي:

(المادة الأولى): يستبدل بنص المادة 2 من القانون رقم 42 لسنة 2006 المشار إليه النص الآتي:

«تنتخب كل دائرة عشرة أعضاء للمجلس على أن يكون لكل ناخب حق الإدلاء بصوته لـ 4 مرشحين في الدائرة المقيد فيها، ويعد باطلا التصويت لأكثر من هذا العدد».

(المادة الثانية): على رئيس مجلس الوزراء والوزراء ـ كل فيما يخصه ـ تنفيذ أحكام هذا القانون، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

ونصت المذكرة الإيضاحية للاقتراح بقانون على ما يلي:

الواقع العملي بتطبيق الصوت الواحد خلف من ورائه تجربة عملية استمرت قرابة 7 سنوات من خلال 4 عمليات انتخابية لم تتحقق من خلالها الأهداف التي أعلنت عنها الحكومة حينها.

كما ظهر لدينا انحدار في الرقابة ورداءة في التشريع والتي تأكدت من خلال أحكام

أسامة الشاهين

د. حمد المطر

المحكمة الدستورية بعدم دستورية نص القوانين التي تخرج من رحم مجلس الأمة.

كما أن الصوت الواحد أدى إلى تزاحم الكثير من الطعون فأثقلت على المحكمة الدستورية بطعون انتخابات لم تشهدها المحكمة على مدى سنوات من عمر المجالس النيابية منذ العمل بالدستور.

وتعاظمت الطائفية والقبلية حيث أصبح لكل طائفة مرشح ونائب يخدم طائفة أو قبيلة بشكل خاص، فتناقص دوره العام باعتباره ممثلا للأمة وأصبح هذا العضو مشغولا بخدمة من ينتمي إليها فقط دونما خدمة مجتمعه، ما أثار الكثير من التنافر بين المجتمع الواحد.

وظهرت لدينا أيضا شراء الأصوات، باعتبار أن الشراء من أصحاب الحاجات والمصالح الانتخابية وقليلي الذمم أمر سهل، وسلم يستطيع صعوده كل طامع يملك المال.

وأصبح من يقوم بالخدمات الانتخابية الفردية هو من يستطيع وبكل سهولة الوصول لمجلس الأمة.

وأصبح الصوت الواحد عبئا على العملية الانتخابية، بل هو عيب في ضمير الأمة وواقع لهدم وصول الكفاءات في داخل هذه الكيانات الصغيرة التي يمثلها المجتمع الكويتي.

لذا، أعد هذا الاقتراح بقانون المرفق بتعديل هذا القانون للكف ومحاربة هذه الظواهر السابقة والاستعاضة عن الصوت الذي يملكه الناخب بـ 4 أصوات استقرارا للدور الديموقراطي الذي تملكه الكويت ولضمان وصول الكفاءات وأصحاب المؤهلات والشباب الواعد هادفة الارتقاء والإصلاح والتقدم بالعملية الانتخابية.

سنقوم بكل ما يمكن لتستعيد المرأة الكويتية حقوقها الدستورية كاملة وغيابها عن المجلس لا يعني التخلي عنها

الحمد: تقدمت باقتراح لمنح أبناء الكويتية حق الإقامة الدائمة وميراث أمهاتهم حال الوفاة

أعلن النائب أحمد الحمد عن تقديمه اقتراحا بقانون يقضي بأحقية ابناء الكويتية المتزوجة من غير كويتي في الحصول على الإقامة الدائمة وكذلك منحهم الحق في ميراث أمهاتهم بحال وفاتها.

وقال الحمد في تصريح صحافي في المركز الإعلامي لمجلس الأمة، إن الدستور الكويتي ساوى بين الرجل والمرأة من دون أي تفرقة، متمنيا من النواب كافة التعاون لتحقيق المصلحة العامة.

وأكد الحمد أنه سيترجم أقواله إلى أفعال وسينفذ جميع البرامج التي وعد بها أهل الكويت في حملته الانتخابية وذلك من خلال الاقتراحات الأسئلة

م.أحمد الحمد

مشاهدة الفيديو

ورعاه ـ وإلى سمو ولي العهد الشيخ مشعل الأحمد وإلى أسرة الصباح الكرام وللشعب الكويتي كافة في وفاة المغفور له بإذن الله تعالى الشيخ ناصر صباح الأحمد.

وفي السياق ذاته، قال عضو مجلس الأمة النائب م.أحمد الحمد، إن عدم وصول المرأة إلى مجلس الأمة في الانتخابات الأخيرة لا يعني التراجع عن المطالبة بحقوقها الدستورية الواضحة، مشيرا إلى أنه سيقوم بعمل كل ما يمكن عمله لتستعيد المرأة الكويتية حقوقها كاملة كما نص الدستور الكويتي.

وأضاف الحمد أن المرأة الكويتية عانت الكثير من الظلم والتهميش على المستويات السياسية والاجتماعية وحتى في حقوق المواطنة التي تخولها أن تكون مثل الرجل في كل الحقوق والواجبات مثل حق السكن ومنح الجنسية لأبنائها، مبينا أنه سيتقدم باقتراح بقانون يضع كلا من الحكومة والمجلس معا أمام المسؤوليات الواجبة عليهما، ومشيرا إلى أن التصويت على مشروع القانون الخاص بالمرأة سيكشف للمجتمع الكويتي بشكل واضح وصريح من يقف مع المرأة حقا ومن يقف معها قولا وإنشاء حتى تنتهي المصالح الانتخابية أوغيرها.

وشدد الحمد على التزامه بكل التعهدات التي قطعها على نفسه بخصوص حقوق المرأة أثناء حملته الانتخابية والاستمرار في الضغط بكل الطرق القانونية والدستورية لتحقيق مطالب المرأة المشروعة لتكون على قدم المساواة مع أخيها الرجل وتتمكن من بناء مستقبل الكويت الذي يحتاج الجميع رجالا ونساء وشبابا وشابات.

وختم الحمد مؤكدا أن الثقة التي نالها من الناخبين والناخبات ستكون في محلها بإذن الله وأن كل العهود والوعود التي قدمها للناخبين سيتم العمل عليها بشكل مباشر وحثيث حتى تتحقق ويتحقق الهدف الرئيسي من وصوله إلى مجلس الأمة لخدمة المواطنين والمطالبة بحقوقهم والعمل على ذلك بكل الأشكال والطرق الممكنة.

شاركه في الاقتراح خالد العنزي

هشام الصالح: شراء الدولة قروض المواطنين من البنوك وسدادها من مبلغ غلاء المعيشة

أعلن النائب د.هشام الصالح عن تقديمه والنائب خالد العنزي اقتراحا بقانون يقضي بقيام الدولة بشراء قروض المواطنين من البنوك المختلفة واستقطاع قيمة غلاء المعيشة كقسط لسدادها حتى الانتهاء منها.

وقال الصالح في تصريح بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة، إن المقترح ينص على أن تقوم الدولة بشراء أصل الدين وبالتالي تسقط فوائد هذه القروض ثم تخصم من المقترض المبلغ المقدر لغلاء المعيشة بقيمة 120 دينارا

د.هشام الصالح

مشاهدة الفيديو

شهريا إلى حين سداد المبلغ.

ورأى الصالح أن المقترح دستوري وقانوني لا غبار عليه ويحقق المساواة بين المواطنين، معربا عن أمله في دعم الأغلبية بمجلس الأمة والحكومة لهذا الاقتراح.

وبين أن الاقتراح تبلغ كلفته نحو مليار دينار فقط لكن لن يضر المال العام كون هذه الأموال ستسترد من المواطنين المقترضين، كما أنه سيخفف عن كاهل المواطنين بتيسير أقساط القروض.

وبين أن الكويت سبق أن قامت بعد الغزو مباشرة بشراء المديونيات وإسقاط قروض المواطنين لدى بنك التسليف وشراء 1112 مديونية للتجار.

وأشار إلى أن دولا أخرى قامت بإجراءات مماثلة، إذ قامت الولايات المتحدة الأميركية بإسقاط قروض بقيمة 700 مليار دولار إثر أزمة الرهن العقاري.

وعن أهمية الاقتراح، قال الصالح إن هناك 116 ألف مواطن عليهم طلبات ضبط وإحضار، كما أن إحصائيات البنك المركزي تشير إلى أن عدد المقترضين من المواطنين يبلغ 560 ألف مواطن.

أول مرة في الكويت
شاهد بتقنية الواقع المعزز
حمل تطبيق Zappar

الصالح والعنزي يقدمان اقتراحاً بقانون بشأن القروض الاستهلاكية

تقدم النائبان هشام الصالح وخالد عايد العنزي باقتراح بقانون بشأن شراء الدولة القروض الاستهلاكية المستحقة على المواطنين من البنوك والشركات الدائنة، وسدادها من قيمة غلاء المعيشة للمواطن.

ونص الاقتراح على ما يلي:

(مادة 1): في تطبيق أحكام هذا القانون، يكون للكلمات والعبارات التالية المعنى المبين قرين كل منها:

المدين المستفيد من أحكام القانون: كل مواطن من الأشخاص الطبيعيين لديه قرض استهلاكي لأي جهة من الجهات الدائنة.

الجهات الدائنة: البنوك وشركات الاستثمار الخاضعة لرقابة بنك الكويت المركزي.

لجان فحص المديونيات: هي اللجان التي يتم تشكيلها وفقا لأحكام هذا القانون لفحص طلبات المواطنين المدينين وتقرير انطباق شروطه عليهم.

(مادة 2): تقوم الدولة، من خلال وزارة المالية، بسداد الرصيد القائم للقروض المستحقة على المدينين المستفيدين من أحكام هذا القانون الثابتة بدفاتر وسجلات الجهات الدائنة حتى تاريخ 31 ديسمبر 2020، وذلك بعد موافقة لجان فحص المديونيات المنصوص عليها في المادة (4).

(مادة 3): يسدد المدين المستفيد من أحكام هذا القانون للدولة ما أدته عنه خصما من علاوة غلاء المعيشة المقررة له وبحد أقصى مائة وعشرون دينارا كويتيا شهريا.

(مادة 4): تنشأ لجان لفحص المديونيات، ويصدر قرار من مجلس الوزراء بتشكيل تلك اللجان.

وتتكون اللجان من أعضاء كويتيين ويكون عدد أعضاء كل لجنة 3 أشخاص برئاسة قاض كويتي ينتدب من قبل المجلس الأعلى للقضاء على أن ينتدب قاض احتياطي ليحل محل الرئيس في حالة غيابه، وعضوية اثنين من ذوي الخبرة يرشحهما وزير المالية من غير العاملين في الجهات الدائنة.

وتجتمع كل لجنة مرتين على أقل تقدير في الأسبوع ـ لحين انتهاء عملها ـ للنظر في توافر شروط تطبيق هذا القانون في كل حالة، وإصدار القرار في شأن طلب المدين. ويحدد قرار مجلس الوزراء المكافآت المالية لأعضاء اللجان، وتتحملها الخزانة العامة للدولة بالإضافة إلى المصاريف التشغيلية الخاصة بأعمال تلك اللجان.

(مادة 5): تتولى اللجان الاختصاصات التالية:

1ـ تلقي طلبات المواطنين المدينين ودراستها وفقا للمعايير والضوابط المقررة بشأن الاستفادة من أحكام هذا القانون بالنسبة لكل حالة، وإصدار القرارات بشأن شراء الدولة لمديونياتهم.

2ـ إعداد قوائم بأسماء المواطنين المدينين تتضمن كل البيانات المتعلقة بكل منهم وقيمة المديونية التي سيتم سدادها إلى الجهات الدائنة وفقا لأحكام هذا القانون.

3ـ مخاطبة وزير المالية لتحويل المبالغ المطلوبة للجهات الدائنة وفقا للإجراءات التي تحددها اللائحة التنفيذية.

4ـ مخاطبة وزير المالية، بشأن ما قد تواجهه من عوائق في مجال تطبيق هذا القانون ولائحته التنفيذية.

5ـ يجوز للجان أن تشكل مجموعات عمل تعهد إليها بدراسة وإبداء الرأي في موضوعات معينة تتصل بإنجاز اللجان للطلبات المعروضة عليها، ولا يجوز أن يكون أعضاء مجموعات العمل من العاملين في الجهات الدائنة.

6ـ أي اختصاصات أخرى تحددها اللائحة التنفيذية.

(مادة 6): يصدر مجلس الوزراء اللائحة التنفيذية لهذا القانون خلال شهر من تاريخ العمل به، تتضمن القواعد والإجراءات التي يتم بها وفقا لأحكامه سداد الدولة مديونيات المواطنين إلى الجهات الدائنة، وقواعد ونسب الخصم من علاوة غلاء المعيشة، وغير ذلك من الأمور التي يقتضيها تنفيذ أحكام هذا القانون.

(مادة 7): على رئيس مجلس الوزراء والوزراء ـ كل فيما يخصه ـ تنفيذ هذا القانون، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

ونصت المذكرة الإيضاحية على ما يلي:

أنه مما لا شك فيه أن حالة الركود الاقتصادي الذي تمر به البلاد في الفترة الأخيرة أدت إلى تعطل الإنتاج في معظم المجالات وأحد العوامل التي أدت إلى ذلك الركود هي القروض الاستهلاكية والشخصية المثقل بها كاهل المواطنين.

فكان من واجبنا تجاه الوطن والمواطنين صياغة قانون يمنح المواطن فرصة في المساعدة في الخروج من حالة الركود الاقتصادي وتشجيعا لهم وذلك من خلال تحرير من كل الأعباء المالية المثقل بها كاهلهم، وذلك كله بما يحفظ حق الدولة ولا يهدر المال العام.

فجاء هذا الاقتراح بقانون بأن يكون للدولة أن تشتري القروض الشخصية والاستهلاكية للمواطنين مقابل إيداع قيمتها كوديعة لدى البنك أو الشركة المانحة للقرض كل حسب قيمة القروض المشتراة منه وتحصل البنوك والشركات قروضها وفوائدها من أرباح الودائع على أن ترجع تلك البنوك والشركات الوديعة الموجودة تحت يدها للدولة بعد إتمام السداد وبذلك تحفظ للدولة رؤوس الأموال وتسترد البنوك والشركات أموالها ويستفيد المواطن ويتم تنشيط الاقتصاد المحلي بسبب ضخ سيولة للسوق المحلي.

تعديل قانون الانتخاب وشراء الدولة للقروض واللائحة الداخلية

العنزي: تقدمت بحزمة اقتراحات بقوانين تلبي طموحات المواطنين

قال النائب خالد العنزي إنه تقدم بعدد من الاقتراحات ووجه أسئلة برلمانية بهدف تحقيق طموحات أبناء الشعب الكويتي كافة بأعمال تصب في صالح الوطن والمواطن.

وأوضح العنزي في تصريح بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة انه تقدم والنائب د.حسن جوهر باقتراح بتعديل قانون الانتخاب والذي يحتوي على فكرة جيدة مفادها ان يكون لكل ناخب 4 أصوات، صوت ملزم في دائرته الانتخابية و3 اصوات يستطيع التصويت فيها بأي دائرة أخرى.

وأشار إلى أن هذا الاقتراح يترك الحرية للناخب في اختيار ما يشاء، وسينهي مشاكل كثيرة متعلقة بنقل الاصوات وغيرها من المثالب التي تعتري القوانين السابقة.

وأضاف أنه تقدم أيضا والنائب حسن جوهر باقتراح بقانون بتعديل اختصاصات المحكمة الادارية بجعلها تنظر قرارات سحب الجنسية.

ونوه إلى أهمية مقترح شراء الدولة قروض المواطنين وسدادها من مبلغ غلاء المعيشة، واصفا إياه بالمستحق، لاسيما ان كثيرا من ابناء الشعب الكويتي يئن من مشاكل القروض وينتظر انجازه على مدار سنوات مضت.

وبين ان ما يميز هذا القانون انه لا يكلف الدولة شيئا ويحقق العدالة، وشراء الدولة للمديونية يقابله استقطاع غلاء المعيشة، وبالتالي المواطن غير المقترض سيتمتع بغلاء المعيشة، وان هذا القانون يحقق العدالة وانه واجب التطبيق في اسرع وقت ممكن.

ولفت إلى تقديمه اقتراحا بقانون بتعديل اللائحة الداخلية لمجلس الامة، بجعل التصويت على منصب رئيس المجلس ونائبه وامين السر والمراقب علنيا.

من جهة أخرى، كشف العنزي عن توجيه سؤال برلماني إلى رئيس مجلس الوزراء فيما يتعلق بمكافآت العاملين في الصفوف الامامية لمكافحة وباء كورونا والتي اعلنت عنها الحكومة بتاريخ 25 مايو 2020 ولم يتم صرفها.

وأضاف «وجهت هذا السؤال لرئيس مجلس الوزراء حول موعد صرف هذه المكافأة للعاملين بالصفوف الامامية وآليات اعداد الكشوف للمسحقين، والفئات المستحقة لهذه المكافآت وبيان آلية احتسابها لكل فئة؟»، لافتا إلى أنه ينتظر الإجابة عن سؤاله في الايام القليلة المقبلة.

وأشار العنزي إلى توجيهه سؤالا برلمانيا الى وزير الصحة الشيخ د.باسل الصباح حول الاجراءات التي اتخذها في شأن استيضاح المعلومات الطبية حول هذا النوع الجديد من فيروس كورونا، وفاعلية البروتوكول الطبي، ومدى تأثيره على جاهزية المرافق والطواقم الطبية.

وشدد على ضرورة استجلاء المعلومات بهذا الشأن، مؤكدا أنه ينتظر الاجابة سريعا من وزير الصحة نظرا لخطورة المرحلة المقبلة حسبما هو حادث في الدول الاوروبية.

من جانب آخر، طالب العنزي النواب بالالتفات إلى إنجاز القوانين التي تصب في صالح المواطنين وعدم إهدار الوقت في أمور أخرى، كاشفا عن أنه في حال توفيقه في انتخابات اللجنة التشريعية ستكون هناك أولوية لإنجاز اقتراح شراء المديونيات.

خالد العنزي

مشاهدة الفيديو